Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

13 Juillet 2010

13 يوليوز 2010

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

دراسة من أجل وضع آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات الحقوقية

ثلاث خيارات وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف)، ورشة لتقديم دراسة تتعلق ب «وضع آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات الحقوقية» يوم السبت الماضي بالرباط، وتروم هده الدراسة تهيئة أرضية العمل لدعم مسار التفكير الرامي إلى تمكين المغرب من التوفر على آلية مستقلة للتظلم لحماية الأطفال، طبقا لتوصيات الندوة الدولية التي نظمها المجلس و اليونسيف في الموضوع في دجنبر 2009، والتي وقع الطرفان في أعقابها اتفاقية شراكة.

الرباط: عبد الحق الريحاني

تهدف هذه الدراسة التي أنجزت استنادا على الرصيد الوثيقي المتوفر في المجال، وعلى لقاءات مع فاعلين حكوميين وغير حكوميين بالإضافة الى تنظيم لقاءات مع مجموعة تمثيلية للأطفال، في مرحلة أولى، إلى تقديم الإطار المعياري الدولي المعتمد في هذا المجال، مع الاستناد إلى بعض التجارب وكذا اقتراح نماذج لآليات التظلم التي يمكن اعتمادها في المغرب، وذلك عقب تشخيص حول واقع الحال في ما يتعلق بالآليات الوطنية لحماية حقوق الأطفال والنهوض بها.

وقد همت الدراسة ثلاثة جوانب، أولا الإطار المعياري الدولي المنظم للآليات المستقلة للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات، ثانيا الجانب الوطني المتعلق بآليات حماية حقوق الطفل والنهوض بها، فضلا عن اقتراح نماذج لآلية وطنية للتظلم وتتبع إعمال حقوق الطفل بالمغرب.

وكشفت الدراسة ، بعد استعراض التجارب الدولية، أنه لا يوجد نموذج وحيد في هذا المجال، إذ يمكن أن تأخذ آلية التظلم أشكالا مختلفة، لذلك فإن اختيار النموذج المناسب يجب أن ينبع من نقاش وتشاور واسعين يأخذان بعين الاعتبار المناخ السياسي والاجتماعي والإمكانيات المتاحة على المستوى الوطني.

ومن جهة أخرى، مكن تشخيص الآليات الوطنية الموجودة في مجال حماية حقوق الطفل من وجود إرادة سياسية وانخراط وطني من أجل النهوض بحقوق الطفل، تعدد الآليات الحكومية وغير الحكومية وكذا المؤسسات الوطنية، بالاضافة إلى أن غالبية الآليات الموجودة موجهة أساسا نحو الجانب الجنائي، ثم ضياع المجهودات المبذولة بسبب ضعف، بل غياب، التراكم وتملك وتعميم المبادرات الجيدة، فضلا عن أن الآليات الموجودة ليست معروفة لدى الجميع، بسبب نقص في مجال الإعلام والتواصل، وعدم تملك الفاعلين والأطفال والأسر لحقوق الطفل، وغلبة المقاربة القطاعية في مجال حقوق الطفل، رغم وجود خطة العمل الوطنية للطفولة « 2006 – 2015 مغرب جدير بأطفاله»، وضعف الموارد المالية والبشرية المرصودة للمجال، وضعف تتبع وتقييم المبادرات المبذولة وعمل الآليات الموجودة، وآثارها على النهوض بحقوق الطفل وضمان إعمالها.

واقترحت الدراسة ثلاثة اختيارات أولا إنشاء آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات ضمن آلية موجودة. فالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وديوان المظالم كمؤسستين مستقلتين بإمكانهما احتضان آلية التظلم، لكن مع إعطائها ولاية ذات اختصاصات محددة بما يضمن استقلاليتها ويوضح رؤيتها ويمكن من الولوج لخدماتها بسهولة.

ثانيا وضع آلية وطنية للتظلم داخل المرصد الوطني لحقوق الطفل، شريطة أن تتم مراجعة القانون المنظم للمرصد واعتماد قانون يضمن استقلاليته الإدارية والمالية وعلى مستوى الموارد البشرية، ويحدد اختصاصاته وطرق تكليف أو تعيين الشخص أو اللجنة التي ستضطلع بتدبير هذه الآلية.

ثالثا إحداث آلية وطنية للتظلم مستقلة عن المؤسسات القائمة؛ تكون موجهة أساسا لحماية حقوق الطفل، طبقا لمبادئ باريس كما اعتمدتها لجنة حقوق الطفل في توصيتها العامة رقم 2، وهو الأمر الذي يمكن أن يتطلب وقتا أطول. وكيفما كان شكل آلية التظلم، فلابد أن تتوفر على فروع محلية قريبة من الأطفال تسهل على المعنيين الولوج إليها.

الرباط 2010-07-10 تم اليوم السبت بالرباط تقديم إطار دراسة حول «وضع آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات الحقوقية»، تروم النهوض بثقافة

Revue de Presse droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

كيف السبيل إلى وضع آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات

حقوق الطفل ودعم إرساء آليات التظلم لحماية الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وتتوخى هذه الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) تهيئة أرضية العمل لدعم مسار التفكير الرامي إلى تمكين المغرب من التوفر على آلية مستقلة للتظلم لحماية الأطفال، طبقا لتوصيات الندوة الدولية التي نظمها المجلس و«اليونسيف» في الموضوع في دجنبر 2009، والتي وقع الطرفان في أعقابها على اتفاقية شراكة.

كما تسعى الدراسة ، في مرحلة أولى، إلى تقديم الإطار المعياري الدولي المعتمد في هذا المجال، مع الاستناد إلى بعض التجارب وكذا اقتراح نماذج لآليات التظلم التي يمكن اعتمادها في المغرب، وذلك عقب تشخيص حول واقع الحال في ما يتعلق بالآليات الوطنية لحماية حقوق الأطفال والنهوض بها.

وتعد الدراسة نتاج مسلسل تشاركي وشفاف، حيث أولى القائمون على إنجاز الدراسة أهمية بالغة لمشاركة الأطفال، خاصة الموجودين منهم في وضعية صعبة و الأطفال الذين يعيشون في وسط مغلق من قبيل الأطفال الذين يعيشون بالشارع وتتكلف بهم إحدى مؤسسات الاستقبال ، أو الأطفال الذين يتم تشغيلهم (الخادمات الصغيرات) والأطفال في حالة خلاف مع القانون.

وقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار الإطار المعياري الدولي المنظم للآليات المستقلة للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات، والجانب الوطني المتعلق بآليات حقوق الطفل والنهوض بها، مع اقتراح نماذج لآلية وطنية للتظلم وتتبع إعمال حقوق الطفل بالمغرب.

وسجلت الدراسة، على الخصوص، وجود إرادة سياسية وانخراط وطني من أجل النهوض بحقوق الطفل، وتعدد الآليات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية، مثيرة الانتباه إلى ضياع المجهودات المبذولة في هذا المجال بسبب غياب خلق التراكم وتعميم المبادرات الجيدة، بالإضافة إلى غلبة المقاربة القطاعية في مجال حقوق الطفل.

ودعت الدراسة إلى إنشاء آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات ضمن آلية موجودة، مقترحة إما احتضان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وديوان المظالم آلية التظلم، أو المرصد الوطني لحقوق الطفل أو إحداث آلية وطنية للتظلم مستقلة عن المؤسسات القائمة تكون موجهة أساسا لحماية حقوق الطفل./يتبع/

وفي كلمة خلال افتتاح هذه الورشة، قال رئيس المجلس السيد أحمد حرزني إن هذه الدراسة تهدف إلى المساهمة بشكل فعال في تطبيق توصيات لجنة حقوق الطفل كما وردت في ملاحظتها العامة رقم 2 وجعلها منسجمة أكثر مع اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكولاتها الاختيارية وكل الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تهم بشكل مباشر أو غير مباشر حقوق الطفل.

وعبر السيد حرزني عن أمله في أن يشكل هذا اللقاء فرصة لتبادل الأفكار والاقتراحات والملاحظات التي ستمكن من تطبيق أفضل الآليات من أجل النهوض بحقوق الأطفال بالمغرب.

ومن جانبه، أشار السيد جون بونوا مانس منسق البرامج باليونسيف إلى أن هذا اللقاء سيقوم بإكمال نتائج الدراسة وتعميق التحليل حول آليات التظلم التي تقترحها الدراسة وتحديد المراحل اللاحقة من أجل

Reproduction droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة تشمل أساسا تطبيق الآليات الوطنية للتظلم لفائدة الاطفال ضحايا العنف وحقوقهم وفق مبادئ باريس، و تحليل وضعية حقوق الطفل بالمغرب على قاعدة مقاربة حقوق الإنسان، فضلا عن تعزيز قدرات مختلف الفاعلين العاملين في المجال.

يذكر أنه منذ دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ، بذل المغرب جهودا مهمة على المستوى المؤسساتي والمعياري، وكذا السياسات والبرامج العمومية، غير أن الملاحظين سجلوا غياب آلية تظلم تمكن من أخذ الوضع الخاص للأطفال وحاجتهم لمن يمثلهم بعين الاعتبار، وضمان تتبع شكاياتهم الجماعية أو الفردية.

وفي هذا الصدد، شجعت لجنة حقوق الطفل المغرب بشكل صريح لدى نظرها في تقريره الدوري الثاني، على العمل، طبقا لمبادئ باريس، على مباشرة إحداث مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الطفل يعهد إليها برصد وتقييم التقدم الحاصل في مجال تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل على المستوى الوطني والمحلي

في إطار جهودهما للنهوض بحقوق الطفل وفي إطار مذكّرة تفاهم أبرماها في 10 دجنبر 2009 بدعم من المنظمة الدولية للفرانكفونية وأخذا بعين الاعتبار توصيات لجنة حقوق الإنسان سنة 2003، بإطلاق مسلسل تفكير حول إمكانيات وضع آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات.

في هذا الإطار تم فتح نقاش أولي خلال ندوة دولية نظمها الطرفان في دجنبر 2009، بمناسبة تخليد الذكرى العشرون لاتفاقية حقوق الطفل والذكرى الـ61 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن أجل تعميق خلاصات النقاش الذي جرى بهذه الندوة، تمت مباشرة الدراسة المشار إليها بمشاركة اليونيسف- مركز «اينوسونتي» بفلورانس وخبير وطنية.

وقد أنجزت الدراسة استنادا على الاطلاع على الرصيد التوثيقي المتوفر في المجال، وعلى لقاءات مع فاعلين حكوميين وغير حكوميين بالإضافة إلى تنظيم لقاءات مع مجموعات تمثيلية للإطفال (المجموعات البؤرية).

لقد مكنت دراسة الإطار المعياري الدولي من تحديد النصوص القانونية الدولية المنظمة لآليات التظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات. ويتعلق الأمر باتفاقية حقوق الطفل، التوصيات العامة للجنة حقوق الطفل (رقم 2 و5) التي قامت بملائمة اتفاقية حقوق الطفل مع مبادئ باريس المنظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وتشكل الاستقلالية التامة لآلية التظلم، قربها وسهولة الولوج لخدماتها، منحها اختصاصات واسعة، ضمان سرية عملها، تمكنيها من التصدي التلقائي للانتهاكات، لعبها دورا وقائيا، توفرها على الموارد المالية والبشرية الكافية، مبادئ من الواجب ضمانها من أجل تمكن هذه الآلية من أداء مهامها.

ويكشف استعراض التجارب الدولية أنه لا يوجد نموذج وحيد في هذا المجال، إذ يمكن أن تأخذ آلية التظلم أشكالا مختلفة، لذلك فإن اختيار النموذج المناسب يجب أن ينبع من نقاش وتشاور واسعين يأخذان بعين الاعتبار المناخ السياسي والاجتماعي والإمكانيات المتاحة على المستوى الوطني.

من جهة أخرى، مكن تشخيص الآليات الوطنية الموجودة في مجال حماية حقوق الطفل من إبراز النقاط التالية:

- وجود إرادة سياسية وانخراط وطني من أجل النهوض بحقوق الطفل
- تعدد الآليات الحكومية وغير الحكومية وكذا المؤسسات الوطنية
- غالبية الآليات الموجودة موجهة أساسا نحو الجانب الحمائي
- ضياع المجهودات المبذولة بسبب ضعف، بل غياب، خلق التراكم وتملك وتعميم المبادرات الجيدة
- إحداث آلية وطنية للتظلم مستقلة عن المؤسسات القائمة، تكون موجهة أساسا لحماية حقوق الطفل، طبقا لمبادئ باريس كما اعتمدتها لجنة حقوق الطفل في توصيتها العامة رقم 2، وهو الأمر الذي يمكن أن يتطلب وقتا أطول.
- كيفما كان شكل آلية التظلم، فلابد أن تتوفر على فروع محلية قريب من الأطفال وسهلت الولوج بالنسبة لهم.

(الأرشيف)

تفعيل توصيات الدراسة.

وأوضح أن الشراكة بين المجلس

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

إقليم الناظور: جمعية إيسوراف تطالب بإنصاف الحقوقي مصطفى الفارسي

مراد لفقيهن

من منطلق إيمانها الراسخ بضرورة الدفاع عن أهدافها التي سطرتها لنفسها، والحفاظ على المكتسبات التي رسختها خلال سنين من العمل ضمن فعاليات المجتمع المدني بالإقليم ، وبحتمية تجسيد العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع شرائح المجتمع المغربي، أصدرت جمعية ايسوراف للتنمية الاجتماعية بيانا تضامنيا مع الحقوقي مصطفى الفارسي، لما عاناه بعدما زج به في السجن منذ سنة 1994«بتهمة واهية ولا علاقة له بها وبعيدة كل البعد عن معتقداته وإيديولوجيته الوطنية القحة، وهو المحامي المعروف بنزاهته ودفاعه عن القضايا الكبرى لهذا الوطن ونصرته للمظلومين، وهو ابن الوطني المعروف ومن بين مؤسسي الحركة الوطنية بالشمال الشرقي سي حماد الفارسي » وتلتمس الجمعية «التفاتة منصفة لهذا الحقوقي الذي خرج من السجن فاقدا لعقله جراء التعذيب الذي تلقاه، وهو حاليا يعالج بمستوصف للأمراض النفسية والعقلية بمدينة الحسيمة مع العلم أن عائلته لا طاقة لها لتحمل جميع مصاريف تطبيبه».

و«تطالب أيضا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالنظر إلى ملفه والقيام بالدور المنوط به ضمن مبدأ المصالحة مع الماضي ومحوه بجبر الضرر»، كما تطالب « برد الاعتبار لهذا الرجل الذي كان في ما مضى يدافع عن شرف المناضلين وابناء الجماهير المسحوقة وافنى كل حياته في ذلك».

Revue de ... ts de l'Homme

AL BAYANE

Khouribga

Des anciens détenus politiques en sit-in illimité

Depuis le 5 juillet dernier, des anciens détenus politiques, au nombre de huit, membres du Forum pour la vérité et la justice de la région de Khouribga, sont actuellement engagés dans un sit-in illimité devant le siège de la province de Khouribga

Farid Barigo

Dans un communiqué, ils revendiquent, après un premier sit-in devant le siège du Conseil Consultatif des droits de l'Homme, la mise en application des accords passés avec ce Conseil relatifs au règlement de leur dossier.

Pour insister aussi, sur l'exécution des recommandations faites par l'instance de « l'équité et réconciliation » relatives à leur insertion sociale.

Des cas que le gouvernement considère comme prioritaires et qui exigent un règlement d'urgence.

Revue de Pr

القلم

خريبكة

مجموعة من المعتقلين السياسيين يطالبون التنفيذ الفوري لتوصية هيئة الانصاف والمصالحة

● وزع مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين بيانا بمناسبة دخولهم في اعتصام مفتوح أمام مقر عمالة إقليم خريبكة منذ يوم الاثنين 5 يوليوز الجاري ، أكدوا من خلاله عدم الاستجابة لمطالبهم كأعضاء في المنتدى المغرب من أجل الحقيقة والانصاف بمنطقة خريبكة.

وذكر المعنيون في بيانهم أن الحوارات التي أجروها مع المسؤولين والتطمينات التي تلقوها من المجلس الاستشاري لحقوق الانسان لم تسفر عن أي نتيجة رغم مرور مايزيد عن ستين يوما عن الاضراب اللامحدود عن الطعام الذي سبق أن خاضه المعنيون أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط.

ويخوض المعتقلون السياسيون هذا الاعتصام المفتوح احتجاجا على التباطؤ والتماطل الذي طال تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة المتعلقة بالادماج الاجتماعي، علما أن الحكومة تعتبر ملفات المعنيين من بين الحالات المستعجلة التي يتطلب تفعيلها بشكل فوري كما جاء على لسان المعنيين.

■ أحمد العيادي

Revue de